

تنفيذ سياسات جديدة لانتعاش الصناعة يستفيد منها ١٢٥٠ مصنعا قرارات عاجلة يصدرها مجلس الوزراء يوم الخميس لتنقية المناخ الصناعى من العوقات



مصطفى الرفاعى

كتب محمد العتر وعصام حشيش:

بدأ من اول يوليو الجارى تنفيذ استراتيجية طموحة لتحديث الصناعة المصرية وتمكينها من مواجهة التحديات الدولية وزيادة قدرتها التنافسية.. بجانب إعادة هيكلة وتأهيل الهيئات الخدمية الداعمة للصناعة وتهيئة المناخ اللائم للنمو الصناعى والتكنولوجى المجدى والسريع وتشجيع الاستثمار فى الأنشطة الصناعية باعتبارها الركيزة الداعمة للاقتصاد القومى بدعم ورعاية كاملة من الدولة.

اعلن ذلك امس الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية فى مؤتمر صحفى تناول فيه خطط وبرامج الوزارة لتحديث الصناعة.. والتي يستفيد منها ١٢٥٠ مصنعا.. واليات اللازمة لتنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي وموقف القطاع الخاص المصرى من جهود التحديث ونتائج الدراسات التى انتهت اليها الوزارة والتي تؤكد انه لا مكان للتخوف من الشراكات التى دخلت فيها مصر مع الاتحاد الاوربي أو فى الاطار الدولى مادام ان المجتمع الصناعى المصرى يتعامل مع التحديات بجدية ويدون توكلا أو انتظار لحماية حكومية.. وقال الوزير ان وزارة الصناعة فى اطار مظلة حكومية واسعة

ستقوم بتوفير الدعم وتنقية التشريعات وتهيئة المناخ المناسب للتنمية الصناعية.. ويبقى على القطاع الخاص الذى يمتلك المصانع ان يستفيد من هذا المناخ ويعمل بجدية والتزام لتحديث اواته واثبات وجوده لتفادى اضرار محتملة ولا يتركها لحد من يركنون إلى التوكل..

وقال ان رئيس مجلس الوزراء سوف يراس اجتماعا هاما يوم الخميس القادم بحضور وزراء المجموعة الاقتصادية لاتخاذ بعض القرارات اللازمة والفورية وذلك بناء على الدراسات التى اجرتها وزارة الصناعة.. ومن ههذ القرارات المتوقعة:

● إعادة النظر فى تكاليف توصيل المرافق إلى الوحدات الصناعية وتسعيرها بصورة مناسبة تتوافق مع كمونح نشر الاستثمارات الصناعية مع تبسيط الاجراءات الخاصة بالموافقات لقيام المشروع بما فى ذلك موافقات المطبات والدفاع المبنى وجهاز البيئة وتراخيص المباني وغيرها..

● تخفيف الاعباء المالية على المشروع الصناعى سواء كانت رسوما أو ضرائب مع التاكيد بان نمو النشاط الصناعى فى ظل منظومة ضريبية ميسرة سينتج عنه زيادة فى عائد النشاط مما يؤدى إلى زيادة ايراد الخزنة. واكد الدكتور الرفاعى ان مصر الآن فى حاجة لسياسات جديدة تعمل فكر انتعاش ورواج الصناعة.. وقال ان الدراسات التى اجرتها الوزارة اكدت صدق التوجه بان تخفيف الاعباء الضريبية على الأنشطة الصناعية يحقق ايرادات اكبر للخزنة العامة.

وحول هذه السياسات المطلوبة لتنشيط الاستثمار فى الصناعة قال الوزير:

ان تسهيل الحصول على اراض مرفوعة بتكلفة معقولة وتسهيل تملكها للمشروعات فى المناطق الصناعية.. تم ربط المناطق والمدن الصناعية بشبكات من الطرق وترشيد تكاليف النقل وعدم تحميلها مصروفات اضافية.. ثم السعى لتوفير قروض ميسرة ودعم سعر الفائدة على تمويل المعدات الاستثمارية للشركات المستفيدة من التحديث ثم تطبيق نظام الاعفاء على الأنشطة الخدمية بالمدن الصناعية لاستعادة هذه الأنشطة التى كادت تتوقف بعد إلغاء الإعفاءات الضريبية عنها.. فان كل ذلك يعنى ان هناك مناخا جديدا داعم للأنشطة الصناعية إلى جانب تبسيط وتيسير استرداد الرسوم فى حالات المروباك والتكاسر ريبيد وكلها مطالب ينادى بها رجال الصناعة وتعتزم الحكومة التجاوب معهم فيها دعما للنشاط الصناعى. وحول الخطة العشرية التى وضعتها وزارة الصناعة للسنوات العشر القادمة (٢٠٠١-٢٠١١) واهم ملامحها والنتائج التى ستواصل اليها قال الوزير ان المبالغ المطلوب انفاقها على تحديث المصانع القائمة أو انشاء مصانع بديلة لتلك التى سيتم اغلائها بسبب حدة المنافسة تقدر بحوالى ١١٢ مليار جنيه خلال السنوات العشر باسعار عام ٢٠٠١.. وازداد ان تنفيذ هذه الخطة سيحقق نتائج مبهرة حيث تتوقع زيادة الانتاج الصناعى من ١٦٥ مليار جنيه إلى ٣١٧ مليار جنيه سنويا تشر فيها جهود التحديث وتحقق عائدا يصل إلى ٨٦ مليار جنيه سنويا. وبالنسبة للصاررات الصناعية تؤكد الدراسة ارتفاع قيمتها من ٨ مليارات جنيه عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٥,٦ مليار جنيه سنويا فى نهاية السنة العاشرة للخطة الصناعية.